

وثيقة مهمة تكشف عدم تنفيذ «المشت»

انطلاقاً من مبدأ الشفافية الكاملة التي ينتهجها المؤتمر الشعبي العام في مواقفه أيًا كانت والتزامه المعهود بانجاز الأعمال الوطنية التي تلبي تطلعات الشعب وتغلب المصلحة العامة على ما عداها.. يواصل المؤتمر بذل جهوده لإخراج البلاد من الأزمة المفتعلة مجدداً حرصه الكبير على تنفيذ التزاماته من المبادرة الخليجية التي ارضها الجميع كحل وحيد.



ثانياً: بالنسبة للآلية التنفيذية المزممة للمبادرة الخليجية

ما جاء في الآلية التنفيذية المزممة للمبادرة الخليجية

الجزء الأول - المقدمة

١- يدرك الطرفان:
(أ) أن المأزق الذي وصلت إليه عملية الانتقال السياسي قد زاد من تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية التي لا تزال تتدهور بسرعة فيما يعاني الشعب اليمني مصاعب جمة.
(ب) أن شعبنا، بما فيه الشباب، تطلعات مشروعة إلى التغيير.
(ت) أن هذا الوضع يتطلب وفاء جميع الأطراف السياسية بمسؤولياتها تجاه الشعب، عبر التنفيذ الفوري لمسار واضح للانتقال إلى حكم ديمقراطي رشيد في اليمن.

٢- ويعرب الطرفان عن بالغ تقديرهما للجهود التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي وأمينه العام والأمين العام للأمم المتحدة عن طريق مستشاره الخاص وسفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وسفراء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي من أجل دعم الاتفاق المتعلق بعملية الانتقال السلمي للسلطة، ويعتمدان هذه الآلية على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي بما يتفق كلياً مع قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٢٠١٤ لعام (٢٠١١م).

٣- وتنطبق التعاريف التالية فيما يتعلق بهذا الاتفاق:
(أ) يشير مصطلح (مبادرة مجلس التعاون الخليجي) إلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي لحل الأزمة اليمنية في صيغتها المؤرخة ٢١-٢٢ أيار/ مايو ٢٠١١م.
(ب) يشير مصطلح (الطرفان) إلى التحالف الوطني (المؤتمر الشعبي العام وحلفائه) كأحد الطرفين، وإلى المجلس الوطني (أحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه).

٤- يحل الاتفاق على المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها محل أي ترتيبات دستورية أو قانونية قائمة ولا يجوز الطعن فيها أمام مؤسسات الدولة.

الجزء الثاني - الفترة الانتقالية

٥- يعتبر الجانبان أن الرئيس قد فوض نائب الرئيس، بموجب المرسوم الرئاسي رقم (٢٤) لعام ٢٠١١، تفويضاً لرجعة فيه، الصلاحيات الرئاسية اللازمة لتفاوض بشأن هذه الآلية وتوقيعها وإنفاذها، إلى جانب جميع الصلاحيات الدستورية المتصلة بتنفيذها ومتابعتها وممتد الصلاحيات لتشمل الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة، وجميع القرارات اللازمة لتشكيل حكومة الوفاق الوطني، بما في ذلك تنصيب أعضائها وغيرها من الهيئات المنصوص عليها في هذه الآلية.

٦- وتنفذ الفترة الانتقالية على النحو التالي:

(أ) وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠١٤ لعام ٢٠١١ الذي يلاحظ التزام الرئيس اليمن بالتوقيع فوراً على مبادرة مجلس التعاون الخليجي ويشجعه هو أو من أذن له بالتصرف باسمه على القيام بذلك وعلى إجراء تسوية سياسية تستند إليها وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم (٢٤) السنة الحالية ٢٠١١، سيوقع الرئيس أو نائب الرئيس نيابة عنه على مبادرة مجلس التعاون الخليجي بالتزامن مع توقيع الجانبين لهذه الآلية.

(ب) يتولى المجلس الوطني (المؤتمر الشعبي العام وحلفائه) مهام الرئيس المؤقت للمملكة العربية السعودية وحضور وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي والأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي وسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي وسفراء دول مجلس التعاون الخليجي ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة

أولاً: بالنسبة للمبادرة الخليجية

مآجء في المبادرة الخليجية

المبادئ الأساسية في المبادرة الخليجية:

- أن يؤدي الحل الذي سيفضي عن هذا الاتفاق إلى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره.
- أن يلبى الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح.
- أن يتم انتقال السلطة بطريقة سلمية وأمنة تجنب اليمن الانزلاق للفوضى والعنف ضمن توافق وطني.
- أن تلتزم كافة الأطراف بإزالة عناصر التوتر سياسياً وأمنياً.
- أن تلتزم كافة الأطراف بوقف كل أشكال الانتقام والمتابعة والملاحقة من خلال ضمانات وتعهدات تعطى لهذا الغرض.

ووفقاً للخطوات التنفيذية التالية:

(تم التنفيذ) وذلك بإصدار قرار من قبل فخامة رئيس الجمهورية السابق بتفويض نائب رئيس الجمهورية في حينه بالصلاحيات الدستورية اللازمة لتنفيذ المبادرة.

الخطوات التنفيذية في المبادرة:

أولاً: منذ اليوم الأول للاتفاق يكلف رئيس الجمهورية المعارضة بتشكيل حكومة وفاق وطني بنسبة ٥٠ في المائة لكل طرف على أن تشكل الحكومة خلال مدة لا تزيد عن سبعة أيام من تاريخ التكليف.

(تم التنفيذ) وذلك بإصدار القرار الجمهوري بتكليف محمد سالم باسندوة بتشكيل حكومة الوفاق الوطني من قبل نائب رئيس الجمهورية في حينه وتلى ذلك تحديد الأسماء والحقايق الوزارية وصدر قرار تشكيل الحكومة، وحازت بموجبه على الثقة من قبل السلطة التشريعية.

(لم تعمل الحكومة على إزالة أسباب التوتر السياسي حيث لا تزال الاعتصامات في الساحات والخطاب الاعلامي المتشنع وكذلك لم تزال عناصر التوتر الأمني حيث لا تزال المليشيات المسلحة وعناصر الفرقة في الشوارع الخلفية لامانه العاصمة وقطع الطرقات والتيار الكهربائي وتخريب أنبوب النفط المتكرر)

(تم التنفيذ) لكن لا يزال الهجوم متواصل على رئيس الجمهورية السابق من قبل قيادات في اللقاء المشترك وممثلي هذه الأحزاب من الشباب في الساحات ومواصلة الإلقاء بتصريحات متعارضة مع ما تم إيجازه وتبني حملة إعلامية مكثرة لتعويض الأخطاء وإثارة الضغائن.

ثانياً: تبدأ الحكومة المشكلة على توفير الأجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطني وإزالة عناصر التوتر سياسياً وأمنياً.

ثالثاً: في اليوم التاسع والعشرين من بداية الاتفاق يقر مجلس النواب، بما فيه المعارضة، القوانين التي تمنع الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية للرئيس ومن عملوا معه خلال فترة حكمه.

رابعاً: في اليوم الثلاثين من بداية الاتفاق، وبعد قرار مجلس النواب بما فيه المعارضة، لقانون الضمانات يقدم رئيس الجمهورية استقالة إلى مجلس النواب ويصبح نائب الرئيس هو الرئيس الشرعي بالإنيابة بعد مصادقة مجلس النواب على الاستقالة.

خامساً: يدعو الرئيس بالإنيابة إلى انتخابات رئاسية في غضون ٦٠ يوماً بموجب الدستور.

سادساً: يشكل الرئيس الجديد لجنة دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد.

سابعاً: في أعقاب اكمال الدستور الجديد يتم عرضه على استفتاء شعبي.

ثامناً: في حالة إجازة الدستور في الاستفتاء يتم وضع جدول زمني لانتخابات برلمانية جديدة بموجب أحكام الدستور الجديد.

تاسعاً: في أعقاب الانتخابات، يطلب الرئيس من رئيس الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات تشكيل الحكومة.

عاشراً: تكون دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي شهوداً على تنفيذ هذا الاتفاق.

حادي عشر: حرر هذا الاتفاق من أربع نسخ أصيلة باللغة العربية ويسري من تاريخ استكمال كافة التوافق عليه.



لم تعمل الحكومة على إزالة أسباب التوتر السياسي.. برنامج تحقيق الاستقرار

الجزء الثالث - المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية

تشكيل حكومة الوفاق الوطني:

٨- يكون اتخاذ القرارات في مجلس النواب خلال المرحلتين الأولى والثانية بالتوافق وفي حال تعذر التوصل إلى توافق حول أي موضوع يقوم رئيس مجلس النواب برفع الأمر إلى نائب الرئيس في المرحلة الأولى وإلى الرئيس في المرحلة الثانية الذي يفصل في الأمر ويكون ما يقره ملزماً للطرفين.

٩- سيبتخ الطرفان الخطوات اللازمة لضمان اعتماد مجلس النواب للتشريعات والقوانين الأخرى اللازمة للتنفيذ الكامل للالتزامات المتعلقة بالضمانات المتعهد بها في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وفي هذه الآلية.

١٠- فور التوقيع على المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها تسمي المعارضة مرشحها لرئاسة الوزراء الذي يكلفه نائب الرئيس من خلال قرار رئاسي بتشكيل حكومة الوفاق الوطني، ويتم تشكيل الحكومة في فترة أقصاها ١٤ يوماً من تاريخ التكليف ويصدر بها قرار جمهوري يوقع عليه نائب الرئيس ورئيس الوزراء:

(أ) تتألف حكومة الوفاق الوطني من ٥٠ في المائة لكل طرف مع وجوب مراعاة تمثيل المرأة فيها.. وما يتعلق بتقسيم الحقايق الوزارية يقوم أحد الطرفين بإعداد قائمتين بالوزارات تسلّم للطرف الآخر الذي يكون له حق اختيار إحدى القائمتين.

(ب) يسمي رئيس الوزراء المكلف أعضاء الحكومة كما هو مقترح من الطرفين.. ويقوم نائب الرئيس بعد ذلك بإصدار مرسوم يتضمن أعضاء الحكومة المتفق عليهم على أن يكون المرشحون على درجة عالية من النزاهة والالتزام بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

١١- يؤدي أعضاء حكومة الوفاق الوطني اليمني الدستورية أمام نائب الرئيس وفي غضون عشرة أيام تقوم الحكومة بتقديم برنامجها لمجلس النواب لمنحها الثقة خلال خمسة أيام.

١٢- تتخذ حكومة الوفاق الوطني قراراتها بتوافق الآراء.. وإذا لم يكن التوافق الكامل موجوداً بشأن أي قضية يتشاور رئيس الوزراء ونائب الرئيس أو الرئيس عقب الانتخابات الرئاسية المبكرة للتوصل إلى توافق، وفي حال تعذر التوافق بينهما يتخذ نائب الرئيس أو الرئيس عقب الانتخابات الرئاسية المبكرة القرار النهائي.

(ب) بالتزامن مع توقيع هذه الآلية، وعملاً بمقتضى الصلاحيات المخولة له من الرئيس بموجب المرسوم الرئاسي رقم (٢٤) لسنة الحالية ٢٠١١، سيصدر نائب الرئيس مرسوماً يدعو إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة لا تتجاوز ٩٠ يوماً من تاريخ بدء نفاذ هذه الآلية، ووفقاً للأحكام ذات الصلة من الدستور، سيبدأ نفاذ المرسوم قبل ٦٠ يوماً من إجراء الانتخابات (مشروع نص المرسوم مرفق بهذه الآلية).

(ت) يبدأ نفاذ هذه الآلية بمجرد التوقيع على المبادرة الخليجية من قبل الرئيس أو نائبه وعلى هذه الآلية من قبل جميع الأطراف ووفقاً لهذه المفكرة وصدر المرسوم المشار إليه في الفقرة الفرعية (ب).

(تم التنفيذ) حيث شهدت العاصمة صنعاء حدثين تاريخيين بارزين بهذا الخصوص حيث أدى المشير عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية المنتخب اليمين الدستورية أمام السلطة التشريعية حسب المراسيم البروتوكولية المرتبطة بتنفيذ النص الدستوري الخاص باليمين الدستورية والحدث التاريخي المهم الذي تم بعد ذلك في احتفال كبير مشهود دار الرئاسة حيث أقيم حفل تنصيب للرئيس الجديد المشير عبد ربه منصور هادي وقام فخامة الأخ المشير/ علي عبد الله صالح بتسليم علم الجمهورية اليمنية للرئيس الجديد المنتخب في سابقة تاريخية ديمقراطية تؤكد رسوخ الشرعية الدستورية في الجمهورية اليمنية والتبادل السلمي في مظهر حضاري راق للسلطة الرئاسية

(جاري العمل به)